ترجمة أبي علي الكرابيسي

وتحرير النزاع الذي جرى بينه وبين الإمام أحمد بن حنبل

تأليف

صقر بن نزهان بن عبيد الروقي

٤ / ١٠ / ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة أبي علي الكرابيسي

وتحرير النزاع الذي وقع بينه وبين أحمد بن حنبل

هو العلامة، فقيه بغداد، أبو علي، الحسين بن علي بن يزيد، الكرابيسي البغدادي.

سمع أبا قطن عمرو بن الهيثم، وشبابة بن سوار، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، ومعن بن عيسى، وإسحاق بن يوسف الأزرق، ويعلى ومحمد ابني عبيد الطنافسي.

روى عنه محمد بن علي المعروف بفستقة، وعبيد بن محمد بن خلف البزاز.

وكان فهما عالما فقيها، وله تصانيف كثيرة في الفقه وفي الأصول تدل على حسن فهمه وغزارة علمه.

توفي رحمه الله، كما روى الخطيب البغدادي في تاريخه، سنة ٢٤٥هـ، وقيل: سنة ٢٤٨هـ.

للكرابيسي مصنفات كثيرة في الأصول، والفروع، والرجال وغيرها، والذي ذكره المؤرخون منها: كتاب في المقالات وكتاب الشهادات وكتاب أسماء المدلسين وكتاب الإمامة.

والكرابيسي ، ظُلِم من الحنابلة، فأخذوا عليه مسألتين، واشهروها وشنّعوا عليه بها.

أولها: مسألة اللفظ والملفوظ

وقد ظُلِم الكرابيسي في هذه المسألة كما ظُلِم الشيوخ الفُضلاء، والأئمة الحُنفاء، نعيم بن حمّاد والبخاري، رضوان الله عليهم، في مسألة اللفظ والملفوظ.

وللعلم توبة البخاري من التفرقة بين اللفظ والملفوظ لم تثبت عنه، بل كتبه شاهدة على أن هذا قوله حتى مات رحمه الله، فلم يرو تلك التوبة المزعومة سوى ابن أبي يعلى الحنبلي (٤٥١ / ٥٢٦ هـ).

وهذا ديدن متقدّمي الحنابلة، إذا خالف مخالفٌ أحمد بن حنبل، ولو كان الحق مع هذا المخالف، فإنهم يعادونه ويحاربونه، ويرمونه بالبدعة والضلالة، كما فعلوا بالشيخ محمد بن جرير الطبري، رحمه الله.

لماذا من خالف أحمد مبتدع؟ لأنه خالف أحمد. حسناً الحق مع من خالف أحمد؟ أحمد لا يخطئ، فهو معصوم من الخطأ، وكل ما يقوله حق لا مرية فيه. حسناً الأدلة أثبتت خطأ أحمد وصواب مخالفه؟ لا الأدلة لم تخالف أحمد، أنت الذي لم تفهم الأدلة، وعليك أن تتبع أحمد فقط، وتتهم فهمك للنصوص الشرعية، هذا هو تفكير الحنابلة، وليس الحنابلة وحسب، بل تفكير كل متمذهب، فهذا هو حال الشافعية والمالكية والأحناف .. إلخ. هذا في الفقه، وكذلك في العقائد، كُلٌّ يتبنى أقوال مشايخه، ولا يهتم بالدليل، بل الدليل ليس له قيمة مع قول المذهب الذي يعتنقه!

ولكن الإشكال هنا، أن خلاف الكرابيسي رحمه الله، وقع مع أحمد بن حنبل رأساً، لا مع تلامذته، في القِصَّة المشهورة في اللفظ واللفوظ.

والذي لم يقرأ كتابي: "صفة الكلام لله تعالى ومسألة اللفظ والملفوظ" لن يدرك سبب انتصاري للكرابيسي رحمه الله في هذا الموضع. وانتصاري للكرابيسي هو انتصار نعيم بن حماد، وللإمام البخاري، ذلك أن الحق فيما وقع بين الكرابيسي والإمام أحمد من خلاف

كان الحق فيه – بلا شك – مع الكرابيسي. عندما ميَّز بين اللفظ والملفوظ، وأعطى كل منهما حكمه الذي يخصُّه، ولا ينتصر أحمد في هذه المسألة، إلا قليل عقل وفقه.

وهذا بخلاف ما وقع من أحمد عندما صار واقفياً في هذه المسألة، وصارت عند مقلّديه من بعده هي السُنَّة، أي أن تكون واقفياً في مسألة اللفظ والملفوظ!

أحمد بن حنبل الذي لم يرضى من الواقفية في القرآن هذا التوقف، وبدعهم وضللهم بل وكفرهم وزعم أنهم شر من الجهمية، صار واقفياً في مسألة اللفظ والملفوظ، ورأى أن هذا هو الحق الذي يجب أن يُسلَك، ثم صار هذا الرأي هو السُنَّة! فصارت السُنَّة ليس أتباع السنّة، بل اتباع رأي أحمد!!

تتوقف في القرآن أنت جهمي بل شر من الجهمية، تتوقف في مسألة اللفظ والملفوظ أنت سُنّي !!

والعجيب في هذه المسألة، أن الكرابيسي، لم يكن في البدء يشاء أن يخالف أحمد في هذه المسألة، وكأنه يطلب لنفسه العافية، لِمَا عَرَف من غلظة أهل العراق، وقد كان أكثر أهل بغداد من تلاميذ أحمد بن حنبل، حتى اضطره أحمد إلى الأخذ بالقول الحق في هذه المسألة، وإظهارها، رضي أحمد أو لم يرض.

قال الخطيب البغدادي: "وحديث الكرابيسي يعز جدا، وذلك أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ، وكان هو أيضا يتكلم في أحمد، فتجنب الناس الأخذ عنه لهذا السبب".

قال الخطيب البغدادي: أخبرني عبد الكريم بن محمد بن أحمد الضبي قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان قال: حدثني أبو بكر عبد الله بن إسماعيل بن برهان قال: حدثني أبو الطيب الماوردي قال: جاء رجل إلى أبي علي الحسين بن علي الكرابيسي فقال: ما تقول في القرآن؟ فقال حسين الكرابيسي: كلام الله، غير مخلوق. فقال له الرجل: فما

تقول في لفظي بالقرآن؟ فقال له الحسين: لفظك بالقرآن مخلوق. فمضى الرجل إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل فعرفه أن حسينا قال له: إن لفظه بالقرآن مخلوق، فأنكر ذلك وقال: هي بدعة. فرجع الرجل إلى حسين الكرابيسي فعرفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل لذلك وقوله هذا بدعة، فقال له حسين: تلفظك بالقرآن غير مخلوق. فرجع إلى أحمد بن حنبل فعرفه رجوع حسين وأنه قال: تلفظك بالقرآن غير مخلوق، فأنكر أحمد بن حنبل ذلك أيضا وقال: هذا أيضا بدعة. فرجع الرجل إلى أبي علي حسين الكرابيسي فعرفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل وقوله هذا أيضا بدعة، فقال حسين: أيش نعمل بهذا الصبي؟! إن قلنا: مخلوق، قال: بدعة! وإن قلنا: غير مخلوق، قال: بدعة! فبلغ ذلك أبا عبد الله، فغضب له أصحابه فتكلموا في حسين، وكان ذلك سبب الكلام في حسين والغمز عليه بذلك.

وبعد هذه الواقعة، أصبح أحمد بن حنبل يحذِّر من الكرابيسي.

فهذا ومثله، هو ما يصحّ أن يقال عنه: كلام أقران.

والسبب: أن أحمد بن حنبل، لم يثبت دعواه، في بطلان قول الكرابيسي في مسألة اللفظ والملفوظ، بل إنه أفصح أنه لا يعرف الحق في هذه المسألة، وأنه واقفي فيها، فكيف يبدعه على أمر، لا يعلم أحمد لو أن الكرابيسي أصاب فيه؟! إذا هذا وأمثاله، هو كلام الأقران.

بل الحق الذي لا مرية فيه مع الكرابيسي، شاء الحنابلة أم لم يشاؤوا، رضو أم لم يرضوا، وإن لم يرضوا فلا أرضاهم الله.

والعجيب أنه لما سئل أحمد عن قول الكرابيسي في اللفظ والملفوظ، وهل هو يرجع إلى قول جهم؟ قال: هذا كله قول جهم! وهذا غير صحيح، لأن هذا القول ليس قول جهم.

والأعجب، أنه لم يرى في توقفه في مسألة اللفظ والملفوظ، تجهُماً، مع أنه حكم في من توقف في مسألة خلق القرآن، بأنه تجهم، بل شرٌّ من التجهم.

تناقض!

ولا استغرب مثل هذا التناقض من أحمد بن حنبل، لأنه بشر، وأنا أدرك تماماً أن الإنسان لنقصه، قد يخطئ ويتعصّب لقوله، ولكن في الحقيقة وقيعة أحمد في الكرابيسي ونعيم بن حماد، مع أنهما لم يقولا إلا حقاً، كان شديداً، ومنفِّراً، ولكنها العراقيّة نسأل الله العافية.

استدراك: قصة الإمام أحمد مع الكرسي الذهبي تجدونها في كتاب: سيرة الإمام أحمد، لابنه صالح بن أحمد.

فمما يروى في جفاء وغلظة أحمد، ما رواه المروزي في أخبار الشيوخ، – الذي ما ألفه المروزي إلا لنجعل من أفعالهم وأقوالهم سنة تتبع، وإن خالفت السنَّة ، والحقيقة أن مجموعة مما رواه عن الشيوخ مخالف للسنّة ولا يجب اتباعهم عليه – من أن رجلاً دعاه إلى وليمة، فلما حظر، وجلس، فطنه شخص من أصحابه أنه يوجد كرسيٌّ من ذهب، فغضب أحمد وخرج، فلحقه الرجل، وحلف له بالله، أنه ليس له، وأنه لا يعلم من الذي أحظره، فلم يقبل منه يمينه، ولم يقبل منه اعتذاره، وأبى أن يرجع معه! فهل هذا الفعل من السنة؟! أم أنها العراقيَّة!!

لذلك أنا لا أقول في أحمد إلا خيراً، وأحفظ له جهاده وذبه عن السّنة، ولكن أحمد ليس معصوماً، وقد أخطأ في حق الكرابيسي، وفي حق نعيم بن حماد، وأخطأ في مسألة اللفظ والملفوظ، وأخطأ في تكفير الواقفة، وادعائه أنهم شرٌ من الجهمية، قوم لم يحسنوا هذه المسألة فتوقفوا فيها، فهم مفوضة كما أنه صار مفوضاً في مسألة اللفظ والملفوظ، وأي فرقٍ بين أحمد وبين الواقفة في القرآن، عندما توقف في مسألة اللفظ والملفوظ، بل من العجائب، أنه جهّم وكفر من فرق بين اللفظ والملفوظ، واكتفى بتبديع من قال بالحلول الجزئي، وزعم ان اللفظ غير مخلوق!

وليست هذه زلّات الإمام أحمد، فقد زلّ الإمام أحمد في باب القدر، وقال فيه قولاً عظيماً، إذ زعم أن العبد مجبول على أفعاله، وأنه يولد مفطوراً على العمل بها، في مخالفة صريحة لمحكمات الكتاب والسُنَّة، وقد زعم ابن عبدالبر أن الإمام أحمد تراجع عن ذلك، ولم أجد هذا التراجع الذي ادعاه ابن عبدالبر في شيء من كتب أحمد أو كتب تلاميذ مدرسته.

عجائب وغرائب تعودنا عليها.

وسوف تجد من أنصار أحمد بن حنبل ردوداً، وتعليلات وتأويلات واعتذارات شتّى، للإمام أحمد، ولكن كلها لا شيء، إنما يوهمونك أن لديهم رداً فقط.

وثانيها: طعنه على الأعمش، ودفاعه عن الحسن بن صالح بن حيّ، في كتابه "أسماء المدلّسين".

ومع أن الكتاب مفقود، إلا أن ابن رجب الحنبلي، بيّن لنا بعض ما فيه.

يقول ابن رجب في شرح علل الترمذي: "وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك الطعن في أهل الحديث جملة، والتشكيك فيه أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه "بكتاب المدلسين". وقد ذكر كتابه هذا للإمام أحمد فذمه ذما شديدا. وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء. قال المروذي: مضيت إلى الكرابيسي، وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة، ويظهر نصرة أبي عبد الله، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت حتى أخبر أبا عبد الله. فقال لي: إن أبا عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه. وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل، وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب فأبيت عليهم. وقلت: بل أزيد فيه. ولج في ذلك وأبي أن يرجع عنه، فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله،

وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح، وكان في الكتاب: إن قلتم: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج. فلما قرىء على أبي عبد الله، قال: هذا جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا، ونهى عنه. وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث، كابن عباد الصاحب، ونحوه. وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس، إما أنه يخفي عليه أمرها، أو لا يخفى عليه، في الطعن في الأعمش، ونحوه كيعقوب الفسوي، وغيره. وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظا لسنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصيانة لها، وتمييزا مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعنا في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حقا وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به" انتهى كلام ابن رجب.

فنجد ابن رجب هنا: ادعى أن الكرابيسي، أراد بوضع كتابه "أسماء المدلسين" الطعن في الأحاديث، وهي تهمة تحتاج إلى دليل، فقد ألف الكثيرون في المدلّسين، وذبوا عن كثير من أهل البدع، ولم يطعن ابن رجب في دينهم ولا نيّاتهم!

بل الأعجب من ذلك، وهي ما يُظهِر لنا مدى عِلم وفقه ودين ابن رجب، أن ابن رجب هذا، نجده يثني على المعطلة، ويزكّيهم، ولا يرى فيهم ما يوجب البراءة والهجر، بينما يطعن على الكرابيسي. لماذا؟ لأنه طعن على الأعمش بوصفه مدلساً، ودافع عن الحسن بن صالح بن حيّ.

ولكن تبين سبب طعن ابن رجب في دين الكرابيسي بسبب ذلك الكتاب، وهو أن أحمد بن حنبل طعن عليه فيه، هذا هو المهم، ولذلك طعن فيه ابن رجب.

أما كون أبو ثور وابن عقيل وحبيش، أرادوه على الضرب على ذلك الكتب، فهذا ليس مهماً بالنسبة لحنبلي مثل ابن رجب.

والذي يظهر لي، أن أبا ثور وابن عقيل وحبيش، لم يأمروه بالضرب على كتابه، إلا خشية أن يأخذ الخوارج حججه عن الحسن، ويحتجوا بها، ولكنهم لم يطعنوا على الكرابيسي بسبب هذا الكتاب، أو يسقطوه، أو يحذّروا منه، كما فعل أحمد بن حنبل.

ولماذا طعن الإمام أحمد بن حنبل على كتاب الكرابيسي، هل لأنه خالف في مسألة من مسائل العقيدة؟

الجواب: لا. ولكنه، وصف الأعمش بأنه مدلس، والإمام أحمد لا يريد أن يوصف الأعمش بأنه مدلس، مع أنه ليس الكرابيسي وحده من وصف الأعمش بالمدلِّس، إذاً لماذا الكرابيسي وحده، من أُخِذ بهذه الجريرة، مع أنها ليست جريرة، فالأعمش حقاً كان مدلّساً!

والمسألة الثانية: أنه دافع عن الحسن بن صالح، وما رُمي به من مذهب الخوارج، واحتج له، فقال: كيف ترمون الحسن بن صالح بن حي، بأنه خارجي، وهذا ابن الزبير قد خرج على الأمويين، مع أن مروان ولا عبدالملك ظلمة، بل قد خرج الحسين بن علي قبله على يزيد، ولم يكن يزيد ظالماً، بل قبلهم كلهم، خرج بعض الصحابة على عثمان وحاصروه في الدار، ولأخطاء وقعت منه، وخرج بعض الصحابة على علي، وحاربوه يوم الجمل ويوم صفين، ولم يكن ظالماً، فإن كان كل من استجاز الخروج على الحاكم يكون خارجياً، فقولوا عن هؤلاء بأنهم خوارج، أم الكَيل بمكيالين، هذا لا يجوز، وهو صنيع أهل الأهواء حقاً وصدقاً.

والحقيقة أن الخارجيّ، هو من كفَّر حكّام المسلمين بغيِّر مكفِّرٍ شرعي، وقاتلهم على ذلك، وأما من لم يكفِّر حكّام المسلمين، وقاتلهم على الظلم والجور، أو قاتلهم متأولاً،

فهذا يقال عنه باغي، كما هو وصفه في القرآن الكريم، أما أن يوصف بأنه خارجي، فتلك هي البدعة، والحسن بن صالح بن حي، لم يؤثر عنه أنه كفَّر حكام المسلمين الظلمة الجائرين، وغنما استجاز الخروج عليهم لردعهم ومنعهم عن الظلم والجور، فحكمه أنه باغٍ، فمن أولى بالبدعة هنا، الكرابيسي أم مخالفوه؟!

فهناك فارق بين فعل الخوارج، وبين فعل من استجاز الخروج على الحكّام الظلمة من أهل السنة، فمن كان سُنيّاً، ولكن أجاز الخروج على الحكام الظلمة أو أجاز الخروج عليهم متأولاً، فهذا نقول أخطأ.

أهل السنة اصلاً، كانوا يميّزون حتى في البدع الأخرى، هذا شريك القاضي، كانوا يعدونه من أهل السنة، وهو يقدم علياً على عثمان، ولم يتبرؤوا منه.

فإن كان الحسن بن صالح يجيز الخروج على الحكّام الظلمة، فليس هو أول من ابتدع ذلك، فقد أجازه من قبله: الحسين وبعض الصحابة. فإن كان أخطا فقد أخطأ أولئك، وإن كان أصاب، فهو متّبع.

وأنا أقول: أن الحسن بن صالح، أخطأ، وأن الحسين والصحابة الذين خرجوا على عثمان وعلى علي، أخطأوا أيضاً، والله يغفر للجميع ويرحمهم، وهذه زلة منهم، ولكن الله واسع المغفرة.

وأعجب من أحمد، كيف أنه يثني على عبدالرزاق الصنعاني، ويأخذ عنه الحديث، مع أنه كان شيعياً سبّاباً، ولكنه ليس من السبئية، بل موحد، بل إنه لما قيل له بأن عبدالرزاق ذكرك، قال: عبدالرزاق يذكرني أنا، ودمعت عينه، تواضعاً! ثم يقع في الحسن بن صالح، ويقع في الكرابيسي لأجل أنه دافع عنه!

سوف يأتيك من يقول: عبدالرزاق تاب من التشيع! أقول : أحمد أخذ عنه قبل أن يتوب. وقد أدرك بعض إخوانه ذلك، فقال: بأن أحمد لم يترك الرواية عن عبدالرزاق، حتى لا تذهب رحلته إلى اليمن هدراً!

هذا هو السبب فقط!

حسناً: لماذا لم يحتمل أحمد أو مشايخه الذي غضب أحمد من الحسن بن صالح لأجلهم، من الحسن بن صالح، ويعدوا ما أفتى به وما ذهب إليه زلَّة عالم!

الذي أغضب أحمد، فيما يظهر، من الكرابيسي وكتابه، هو أنه لا يستطيع أن يرد على هذه الحجج، لو اطلع عليها الخوارج واحتجوا بها عليه، لماذا؟ لأنه يجبن أن يقول وبصراحة، أن الصحابة الذين شاركوا في حصار عثمان أخطأوا، ويجبن أن يقول: بأن الحسين بن علي أخطأ في خروجه على يزيد، وأن ابن الزبير أخطأ في انتزائه على ملك الحجاز والعراق.

مع أن الخوارج كانوا على علم بكل ذلك، ولم يكونوا بحاجة إلى كتاب الكرابيسي لو أرادوا أن يحتجوا على أحمد، بما وقع من ابن الزبير والحسين وبعض الصحابة.

وفي الختام يقول ابن رجب: " وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظا لسنة النبي. صلى الله عليه وسلم " .. إلخ.

حسناً: لماذا لم يقل بأن الكرابيسي لم يطعن على الأعمش إلا لحفظ السنة، ولماذا لم يقل بأنه لم يدافع عن الحسن بن صالح، إلا لأجل أن الطعن الذي طُعِن به فيه، لا يحتمل إسقاط الرجل! وإنما يقال في حقه أنه أخطأ، ولا يجوز متابعته على ذلك!

وهنا سؤال هام: لماذا الناس أصبحوا لا يخالفون أحمد بن حنبل، فهم تبع لكل ما يقول به؟

والجواب: لأنه صمد في وجه ثلاثة خلفاء، والناس مجبولون على تعظيم من يقف في وجه الحكام، بحق أو بغير حق. وكان للإمام أحمد، الموقف الأسمى في الدفاع عن السنة زمن المأمون والمعتصم والواثق، ولذلك صار الناس كلهم له تبع، لا يذم أحداً إلا ذموه، ولا يمدح أحد إلا مدحوه، وهذا كل شيء.

وفي الختام أقول:

رحم الله الكرابيسي رحمة واسعة، ورحم الله نعيم بن حماد ورضي الله عنه وأرضاه، وحشى قبره مسكاً أذفر، وزهراً أينع.

ورحم الله أحمد بن حنبل، وتجاوز عنه، واسكنه فسيح جناته.

ورحم الله كل من أقر بتوحيد الربوبية والألوهية، ولم يخالف شيئاً من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله، عامداً المخالفة، متكبراً عن قبول الحق فيها.

إنه سميع مجيب الدعاء.

وليس في صدورنا لهم إلا الحب والخير والدعاء لمن سبقونا إلى الإيمان، وإن أخطؤوا، فنحن نعلم أن جميعهم بشر، وأن الكمال عزيز.

وإنما نبغض ونبرأ إلى الله ممن وقع في الشرك الأكبر، في شرك الربوبية أو الألوهية، أو خالف شيئاً مما ورد في القرآن والسنة، عالماً متعمداً متكبراً عن قبول الحق. هذا الذي نبرأ إلى الله منه.

والحمد لله رب العالمين.